مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد
اسم الكاتب: م.د. ابتهال محمد رضا داود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6965
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 07:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد

المدرس الدكتور
ابتهال محمد رضا داود(*)

المقدمة

يُعد الفساد الإداري من الموضوعات المهمة لما لهُ من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة وشاع في كل النظم السياسية. ويمثل الفساد بالسلوك غير القانوني للمسؤول كاستغلال الصلاحيات والنفوذ والابتزاز في خدمة المصالح الشخصية.

يؤدي الفساد الإداري إذا ما انتشر في مجتمع ما إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية. كذلك يعمل الفساد على إضعاف الدولة خارجياً وافتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية مما يؤول إلى زيادة حدة الفقر وتفاقم التفاوت الطبقي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

يُعد العراق من الدول التي عانت ولا تزال تعاني من الفساد الإداري الذي أصبح وباءً مستفحلاً في معظم مؤسسات الدولة العراقية ولا سيما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣. إذ وصل الفساد الإداري في العراق إلى مديات خطيرة، مما أصبح يشكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة، على الرغم من وجود مؤسسات رقابية تتولى إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات ومكافحة ظواهر الفساد في البلاد.

لذلك سنحاول في هذا البحث التعرف على الإجابة عن التساؤل الآتي: هل شكل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ احد الأسباب الرئيسة في انتشار ظاهرة الفساد

(*) دكتوراه اقتصاد سياسي، كلية الزراعة، جامعة بغداد..

الإداري في العراق؟ كما أن البحث الحالي ينطلق من فرضية مفادها: للفساد الإداري آثار سياسية واقتصادية سلبية على المجتمع والدولة.

لذا يمكن تقسيم البحث إلى خمسة مباحث مع خاتمة للإجابة عن التساؤل ولإثبات الفرضية من عدمها من خلال:

المبحث الأول: مفهوم الفساد الإداري.

المبحث الثاني: أشكال الفساد الإداري.

المبحث الثالث: الآثار السياسية والاقتصادية للفساد الإداري.

المبحث الرابع: الفساد الإداري في العراق.

المبحث الخامس: آلية مكافحة الفساد الإداري في العراق.

المبحث الأول: مفهوم الفساد الإداري

الفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة هو (سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص) ويُعرفه البنك الدولي بأنه (استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية). والمنصب العام كما عرفهُ القانون الدولي (بأنه منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام). وتتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والاحتيال والاختلاس واستغلال مال التعجيل وهو المال الذي يدفع لموظفي الحكومة لتعجيل النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم بقضاء أمر معين. وتتعدد أنماط الفساد ويمثل الفساد السياسي قمة الهرم ما بين أنماط الفساد الأخرى (الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية) وهو يمثل أيضا النمط الأخطر في موضوعة الفساد[1].

(1) وصال نجيب العزاوي ، تعقيب على بحث نظلة الجبوري، تداعيات الفساد الإداري على الواقع السياسي العراقي في ندوة الفساد الإداري أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط١، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧٥.

ويعرف أيضا بأنه (السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء أكان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أم بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أم طائفية أم قبلية وسواء أكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أم غير مادية وذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية). وتتعدد صور هذا النمط من الفساد فهناك : فساد القمة، وفساد الهيئات التشريعية والتنفيذية، وشراء الأصوات وتزوير الانتخابات، وفساد الأحزاب السياسية ، وقضايا التمويل[١].

يُعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه (استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوى للمسؤولين المحليين أو السياسيين ولكنهُ يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص)[٢]. ومع ذلك نجد أن فيتو تانزي يرى في الفساد انه (تصرف يقوم به شخص بقصد غير مقبول بهدف الحصول على بعض المنافع له أو لأقاربه)[٣]. هذا التعريف يحتوي على ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول يتعلق بمد اليد الذي يقترف شخصياً أو عن طريق علاقات أخرى، وهو ما يمكن عدهُ الشرط الضروري لتحقيق الفساد. والعنصر الثاني هو وجود القصد في مد اليد. أما العنصر الثالث فهو وجود بعض المنافع للشخص الذي يرتكب المخالفة وإلا لن يكون هناك فساد[٤].

ويرى آخرون أن الفساد هو (علاقة تعاقدية غير مشروعة بين فاعلين يقع فعلهما تحت طائلة القانون، وهما (الفسَّاد) و (المفسُود) حيث أن الأخير هو كل

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون ، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ١٨، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

(٣) نقلا عن: المصدر نفسه ، ص٢٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٧.

شخص يحوز سلطة ويستعملها استعمالاً احتيالياً (والفاسد) هو كل من يحوز وسيلة مادية لشراء تلك السلطة، أو بالأحرى شراء قرار بعينه يمكن أن يصدر عن تلك السلطة)[١].

وتركز تعاريف أخرى للفساد على الجانب الأخلاقي، إذ تقول بأن الفساد (انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين). وهذا التعريف يركز على بُعد واحد للفساد هو البعد الأخلاقي إلا أن هذا البعد وإن كان مهماً وأساسياً إلا أنه يتعلق بجانب واحد، وهو نسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر[٢]. فالفساد موجود منذ النشأة الأولى للمجتمعات سواء أكان بشكل منظم أو غير منظم، فالشخص الفاسد يبحث دائماً عن المال لكونه يمثل المادة الأساسية في حياة البشر ومن ثم يفضل البعض كسب الأموال والثروات بطرق غير مشروعة ، أما من الجانب الاقتصادي فأن الفاسد يسعى إلى تعويض ما يعانيه من نقص مادي بطرق غير مشروعة[٣].

وقد تطور مفهوم الفساد، فبينما كان مفهوم الرشوة التقليدي والمتمثل في كونه مالاً نقدياً غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنيين هدفه تسهيل أمر أو جلب منفعة غير مشروعة أو استغلال نفوذ لإحقاق باطل.. الخ ، لم يعد هذا المعنى الآن هو المعبر الحقيقي عن الفساد وانتشاره، فمع الترويج للعولمة وانفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال حدث تطور مماثل في مفهوم الفساد، فالرشوة وإرسال الهدايا أصبحت من مخلفات الماضي وان كانت موجودة، إلا أن المتداول اليوم ضمن

---

(١) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، الفساد والإصلاح السياسي دراسة مقارنة بين دول الجنوب والشمال ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢١.

(٢) منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ٦٣.

(٣) هاشم الشمري، اثيار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١، ص ٢١.

ثقافة الفساد يدخل في باب العمولة والتسهيلات والنسب المئوية ... الخ. وهذه الألفاظ في المفهوم المعاصر مصطلحات تجارية، مهنية تستخدم لتسهيل أعمال الشركات الكبرى وتدخل في عالم الأعمال تحت عنوان (الضرائب غير القانونية)، والتي أصبحت سمة الاقتصاد الحر والعاملون في مجالها يطالبون بها علناً لقاء تأديتهم لخدمات وتسهيلات معينة تشمل في بعض الأحيان دفع تكاليف رحلات ترفيهية ومنح دراسة وإقامة حفلات تكريمية ومآدب ومكافآت ... الخ[١].

أما الفساد الإداري فأنه يكمن في أداء الوظيفة العامة وممارسها (الموظف العام) الذي يُعرف على أنه (كل من يعمل في خدمة أحدى المنظمات العامة بصفة مستمرة ودائمة ووفق ما تمليه أحكام تأسيسها ولوائحها مستهدفاً تحقيق صالح هذه المنظمة وأهدافها سعياً نحو الرضاء العام)[٢].

وعليه فأن تصرف الموظف العام داخل هذه المنظمة طبقاً للتعريف أعلاه يُعد سلوكاً أخلاقيا طالما طابق التطبيق التعريف ، أما إذا لم يطابق السلوك التعريف فأن ذلك التصرف يُعد سلوكاً لا أخلاقياً للموظف العام.

وبصرف النظر عن السلوك الذي يُعد غير أخلاقي عند ممارسة الوظيفة العامة (عن دون قصد) لسبب ما أو لآخر في تصرف الموظف العام، فأن السلوكية غير الأخلاقية ليس لها تفسير إلا مصطلح الفساد الإداري والذي يبرز من خلال تصرف الموظف العام ويعرف على انه: [٣] تصرف الموظف العام الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين في الأقل، كما يشمل أيضا أنواع أخرى من ارتكاب الأعمال المحظورة الذي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس. ويترافق ذلك السلوك مع ضعف المساءلة الحقيقية وضعف

(١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، مصدر سابق ، ص ٦٠.

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٠.

شفافية أعمال الدولة من حيث الإفصاح عنها ومنح صلاحيات كبرى للموظفين العموميين، فضلاً عن انخفاض الكثير من دخولهم بما لا يتناسب وضمان حياة وعيش كريم لهم مما يؤدي إلى استخدامهم للصلاحيات بشكل غير أخلاقي يجعلهم يستغلون تلك الصلاحيات لتحقيق المنافع الشخصية التي تفسر على أنها فساد أداري[١].

اذاً فالفساد هو ظاهرة سياسية اقتصادية إدارية اجتماعية تكمن بالأساس في استغلال السلطة أو النفوذ من أجل تحقيق مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير شرعية.

المبحث الثاني: أشكال الفساد الإداري

تتعدد مظاهر وصور الفساد ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق فهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسهُ فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي. وقد يكون الفساد فردياً يمارسهُ الفرد بمبادرة شخصية ومن دون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد فهو يتغلغل في بنيان المجتمع كافة سياسياً واقتصاديا واجتماعياً[٢] .

وعلى أية حال يمكن تحديد أشكال الفساد الإداري بما يأتي :.

أولاً: الرشوة : هي إعطاء أو تلقي شيء ذي قيمة (نقدية أو غير نقدية) في إطار معاملة تتسم بالفساد وعلى الرغم من أن الرشوة تقدم لتجاوز اللوائح والقوانين، فأنه

(١) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص ٢٥.

(٢) بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٨٨.

أحياناً ما يقدمها الفرد (طبيعياً أو معنويا) مضطراً للحصول على حق من حقوقه لم يكن ليحصل عليه من دون تقديم الرشوة[١].

وتُعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد شيوعاً وانتشاراً وتأثيراً، فهي صورة يتلمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد استغلال سلطته. وقد عُرِفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المدراء وهي تختلف بشكلها وطبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات طبيعة عينية ، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعي أنها رشوة مهما اختلفت التسميات[٢].

تعرف الرشوة بأنها (اتفاق بين شخص وموظف على فائدة أو منفعة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عنهُ يدخل في اختصاص الموظف). والرشوة بحد ذاتها تمثل اتجار الموظف في أعمال وظيفته أو استغلالها على نحو معين أو انتهاز ما يتصل بها من سلطة أو عمل للاستفادة بغير حق عن طريق الاتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة أو التفاهم معه على قبول ما عرضهُ الأخير من فائدة أو عطية مقابل عمل متعلق بالوظيفة أو الخدمة العامة أو الامتناع عن أداء عمل من الأعمال التي تدخل في نطاق وظيفة الموظف أو دائرة اختصاصه[٣].

لو أردنا معرفة المعنى اللغوي للرشوة فأننا نجد أنها مشتقة من (الرشاء) وهو الحبل الذي يُستعان به لإخراج الماء من البئر، أو (الحجر) الذي يوضع في فم المتكلم لمنعه من النطق، وهكذا فأن الرشوة تُعد وسيلة للوصول إلى هدف شخصي ، أما المعنى الفقهي الديني فيشير إلى أن الرشوة هي ما يعطيه شخص معين لصاحب

---

(١) كمال أمين الوصال، الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، المجلد ٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢٩.

(٢) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٣) جمال إبراهيم الحيدري، النماذج الإجرامية للفساد الإداري في قانون العقوبات العراقي، في ندوة الفساد الإداري أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط١، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٩.

سلطة أو قاضٍ. ويسمى الموظف الذي يستلم الرشوة (المرتشي) أما دافعها فيسمى (الراشي) وفي حال وجود شخص ثالث وسيط بينهما يسمى (الرائش)[١].

ويمكن هنا أن نشير إلى بعض صور الرشوة رغم تعدد صورها وتنوعها حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة والجهات المتعاملة بها وكذلك مقدارها المادي والمعنوي وآثارها السلبية وهي كالآتي[٢].

- الرشوة المقدمة من المواطنين للجهات الحكومية المختلفة بهدف التسريع في انجاز معاملة أو السكوت عن خرق قانوني أو تعطيل تنفيذ قرار محكمة أو السكوت عنه أو الحصول على منافع أكثر مما يستحق.

  وهذا النوع قد يكون صغيراً بشكل (بخشيش) أو مبلغ نقدي بسيط (ثمن وجبة غذاء أو فنجان قهوة أو ما شابه) وأحيانا قد تكون بشكل عيني مادي. وفي بعض الأحيان يكون مبلغ الرشوة أكبر من هذا بكثير إذا كانت الخدمة المطلوبة يترتب عليها خرق اكبر للقانون أو يتولد عنها منفعة كبيرة.
- الرشوة في التبادلات التجارية والأعمال الدولية وهذه تُعد من الرشاوى الكبيرة في قيمتها والتي تدفعها الشركات الدولية إلى المسؤولين الحكوميين أو السياسيين للحصول على عقود كبيرة وتمرير صفقات ضخمة والموافقة على إنشاء مشاريع قد لا تكون ذات فائدة للدولة ولكن جشع المسؤولين ورغبتهم بما سيدفع كرشوة يدفعهم للموافقة عليها.
- رشوة المرشحين للانتخابات بأنواعها المختلفة لشراء الأصوات بالمبالغ النقدية أو بوعود مغرية لمن يصوتوا لهم.
- رشوة الحكومات الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر لبعض الصحفيين الكبار والكتّاب والشعراء والسياسيين وغيرهم من الرموز الفاعلة بالمجتمع

---

(١) طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٨، ص ٣٦٤.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦٥.

بالمال أو بوسائل أخرى مثل المنح والزمالات الدراسية أو الهبات والتبرعات لجمعياتهم المهنية وتأتي هذه تحت عناوين مختلفة قد تكون غامضة للتمويه على الفساد.

ثانياً: المحسوبية: تتمثل المحسوبية في استغلال السلطة أو النفوذ للمحاباة أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات. وتمثل المحسوبية أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل التوزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

وتُعد محاباة الأقارب صورة خاصة من صور المحسوبية، يفضل فيها متخذ القرار ويميز أفراد أسرته أو أقاربه على أسس غير موضوعية. ومن الأمثلة الشائعة لمحاباة الأقارب اختيار كثير من حكام الدول النامية بعض أفراد أُسرهم أو أقاربهم لتولي مناصب سياسية واقتصادية وعسكرية من دون أن يكونوا مؤهلين لشيء إلا لتأمين السلطة وضمان الولاء[١].

ويمكن القول إن أخطر أشكال المحسوبية هي (المحسوبية الدستورية والمحسوبية المقننة). وذلك عندما يستغل الحاكم حقه الدستوري في اختيار من يتولون المناصب المهمة في الوزارات وأجهزة الأمن والدفاع والسلك الدبلوماسي والشركات المملوكة للدولة. والدفع بأفراد أسرته أو أقاربه أو أصدقائه لتولي هذه المناصب من دون خبرة أو كفاية، الأمر الذي يخلق بيئة مواتية لانتشار الفساد[٢].

---

[١] كمال أمين الوصال، مصدر سابق، ص٣٢٧.

[٢] المصدر نفسه، ص٣٢٨.

ثالثـاً: الوسـاطة: تُعد الوساطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر. وتعد المجتمعات النامية أكثر تأثراً بها وبممارساتها من المجتمعات المتقدمة، وذلك لبيئتها الحضارية والاجتماعية القائمة على استمرار العلاقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية وعمق مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

وتعرف على أنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية وأحيانا ما تستخدم باسم عاطفة الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة. وتتكون من طرفين يمثل أحد الأطراف جانب المدخلات (المتوسط أو المتوسط له) والطرف الآخر جانب المخرجات (المتوسط لديه)[١].

تظهر الوساطة في المجتمعات التي تسود فيها الظروف والعوامل الآتية:[٢]

* عدم وضوح النظم والقوانين للتنظيمات العامة والخاصة.
* ثقة المواطنين بالمنظمة التي يتعاملون معها، فهناك علاقة عكسية بين الثقة واللجوء للوساطة.
* عدم العدالة والمساواة في تقديم الخدمة لكل المواطنين.
* شيوع فكرة أن لكل قاعدة استثناء، ومنها الوساطة.

رابعاً: الاحتيال (النصب): الاحتيال هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعاً من الغش أو الخداع أو التحايل. ويُعرف الاحتيال بأنه (القيام بتشويه أو تزييف المعلومات والحقائق لتحقيق منافع خاصة). وقد تتم عمليات الاحتيال بين الأفراد وبعضهم البعض، وقد تتم بوساطة مسؤولين سياسيين أو موظفي الحكومة، وان عمليات الاحتيال التي تتم

---

[١] هاشم الشمري ، آيثار الفتلي، مصدر سابق، ص٥٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٥٤.

من قبل أعضاء السلطة التنفيذية هي الأكثر خطورة، إذ يكون جميع أفراد المجتمع ضحية هذا الاحتيال[١].

تستخدم جريمة الاحتيال هنا للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها. فالمرتكب لهذه الجريمة يقوم بفعله الاحتيالي الفاسد بعد أن يتبين انه يستطيع النفاذ من فعله بالحيلة وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وخسارته قبل ارتكابه[٢].

المبحث الثالث: الآثار السياسية والاقتصادية للفساد الإداري

أولاً: الآثار السياسية للفساد الإداري

تتجلى الآثار السياسية للفساد الإداري بما يأتي:

١ـ **عدم الاستقرار السياسي:** عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدولة. فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بالصلة إلى التنمية والتطور أو قد توجه إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية[٣].

وتشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية توجه (٢٥%) من القروض للتسليح فقط، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للأموال المقرضة ومن ثم إملاء المؤسسات والدول المقرضة شروطها على الدول المقترضة تحسباً لأي تسرب لهذه الأموال. وأدى ذلك إلى تعالي الأصوات المنادية بالإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تقليل دور الدولة وإسقاط ثقل هذه الإصلاحات على كاهل المواطن

---

(١) كمال أمين الوصال، مصدر سابق، ص٣٢٩.

(٢) عماد صلاح عبدالرزاق الشيخ داود، مصدر سابق، ص٦٨.

(٣) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص١٠٠.

الفقير مما أدى في كثير من الأحيان إلى قلاقل اجتماعية ومن ثم زعزعة الاستقرار بها[١]

٢. **التأثير على صانع القرار السياسي:** يؤدي الفساد إلى افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا ناجم عن تركز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون. مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من جانب رئيس الدولة من دون تشاور أو الاستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم معلومات مفصلة عن الواقع الذي تواجهه الدولة في مجال محدد، وعن بدائل صنع القرار، وعن تكلفة كل منها، وعن النتائج المترتبة على أي منها. مما قد يكلف الدولة عقوبات دولية، وسمعة دولية سيئة، أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب بأمس الحاجة لها مثال على ذلك قرارات النظام العراقي السابق التي دفع ثمنها الشعب العراقي[٢].

٣. **الانكشاف أمام القوى الخارجية:** يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافاً أمام القوى الخارجية، فهو يقلل من قدرتها التساومية مع الشركات الدولية، ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع كبار المسؤولين في هذه الدولة. مما يحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية، فليس من مصلحة دولة أخرى أن تقيم معها علاقات تكون بعيدة الأمد ، لعدم استقرار نظام الحكم فيها، وصعوبة التنبؤ بقرارات حكامها[٣].

---

[١] المصدر نفسه، ص١٠١.

[٢] مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٨٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٨٩.

ثانياً . الآثار الاقتصادية للفساد الإداري

إن أهم الآثار الاقتصادية للفساد الإداري هي:

١. **تخفيض معدلات الاستثمار**: تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد الإداري تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار في هكذا بيئة، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي[١].

يؤدي الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:[٢].

أ . الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطاً أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

ب . هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

ج . الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية ، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

---

[١] هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص٨٥.

[٢] بلال خلف السكارنه، مصدر سابق، ص٢٩٠.

د . هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.

٢. **تفاقم وعجز الموازنة العامة:** يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسات المالية السليمة. وتزداد حدة مشكلة العجز إذا ما تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي إذ يولد معه تضخماً وعدم استقرار اقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي[١].

٣. **ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها:** يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود قادرة على رفع الرشاوى فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم من هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها[٢].

٤. **تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد:** يحدث ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية.. الخ مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود

---

[١] المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٧.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٧.

وضمان حماية حقوق الملكية، فضلاً عن توجيه الفساد لطالبي الوظائف نحو المجالات التي تتيح لها فرصة توليد دخل إضافي عن طريق الارتشاء كالجباية الضريبية والرسوم الكمركية على الرغم من انخفاض أجورها، كما أن إجراء التوظيف والترقية في القطاع العام يخضع للمحسوبية مما يخفض من نوعية الإدارة ويزيد من القرارات الخاطئة، الأمر الذي يقلل من همة العناصر البشرية المؤهلة والكفوءة ويشوه سوق العمل ويضعف كفاءة الموارد المخصصة للتنمية[١].

٥- **زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل:** يحدث ذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، فضلاً عن قدرتهم على مراكمة الأصول بصورة مستمرة مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع[٢].

وهذا الأثر يتم عبر طرائق عدة أهمها:[٣]

أ . تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

ب . قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلاً ملتوية للتهرب كالرشوة، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ج . يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها، وينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجةً لها.

---

[١] **هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص٩٣.**

[٢] **جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٢٥.**

[٣] **بلال خلف السكارنه، مصدر سابق، ص٢٩١.**

ويمكن القول مما سبق إن للفساد الإداري آثاراً سياسية واقتصادية تتمثل بفقدان الاستقرار السياسي والاقتصادي ويعود ذلك بدرجة أو بأخرى إلى إخضاع القرارات الاقتصادية لأهواء القيادات السياسية، كذلك فساد وضعف معظم الأنظمة السياسية في وضع استراتيجية سياسية اقتصادية تأخذ بنظر الحسبان التدخلات الخارجية المحتملة في حالة ارتباطها مثلاً بمعاهدات أو قروض تؤول إلى الانتقاص من سيادتها فضلاً عن انتشار الفاسدين في المؤسسات المدنية والسياسية للافتقار إلى نظم الرقابة والتفتيش مما انعكس سلباً على البلاد والطبقات الفقيرة في المجتمع.

المبحث الرابع: الفساد الإداري في العراق

لم يكن الفساد جديداً في العراق، بل تعود جذوره إلى تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢٠[١]. لقد استفحلت هذه الظاهرة في العراق لتأخذ حجماً كارثياً بعد الغزو والاحتلال عام ٢٠٠٣، إذ عم الفساد الإداري والمالي معظم مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها، وأصبح يهدد مستقبل بناء الدولة، واستشرى الاستحواذ على المال العام بمختلف الطرق، وقد شكل مرتكزاً خطيراً لتخريب اقتصادي واجتماعي، وإلى تأثيرات سلبية عميقة في بنية المجتمع العراقي[٢]. ففي تقرير لمعهد الدراسات السياسية الأمريكية (IPS) ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام (FPF) في حزيران عام ٢٠٠٤ يشير إلى أن الفساد الاقتصادي معبراً عنه بالكثير من التجاوزات المالية التي حدثت تحت أوضاع الاحتلال، فقد أجري تحقيق مع موظفي شركة (هاليبرتون) لاتهامها بتقاضي مبالغ مالية بلغت نحو (١٦٠) مليون دولار لأعمال لم تقم بانجازها،

---

[١] حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون، مصدر سابق، ص٣٣.

[٢] حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٥٣.

فيما بلغت قيمة تجاوزات لنفقات محددة مسبقاً نحو (٦٠) مليون دولار، فضلاً عن الرشاوى التي تلقاها بعض موظفي هذه الشركة من مقاولين ثانويين[١].

وقد أشار التقرير المقدم من قبل مؤسسة (المساعدة المسيحية) إلى افتقاد أرقام سلطة الائتلاف المؤقتة لأي إشارة إلى الكيفية التي توصلت فيها إلى أرقام الإيرادات النفطية ، وقد أجرت هذه المؤسسة حسابات تفصيلية عن الإيرادات من النفط وأسعاره حتى نهاية آيار عام ٢٠٠٤، وتبين أن هناك فارقاً نسبته (٣٠%) بين ما أعلنته سلطة الاحتلال من الإيرادات النفطية وبين الحسابات التي أجرتها هذه المؤسسة[٢].

اعترف تقرير أمريكي بإهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة اعمار العراق خلال إدارة بول بريمر الحاكم المدني للعراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وذلك عندما اقر مجلس الأمن في قراره المرقم (١٤٨٣) في ٢٢ آيار عام ٢٠٠٣ إنشاء (صندوق تنمية العراق)، وأوكلت مهمة إدارة هذا الصندوق لسلطة الاحتلال المؤقتة، إذ تبددت مليارات الدولارات من الأموال العراقية في الصندوق، مما كلف العراق أكثر من (٩) مليارات دولار، وكشف التقرير أن نحو (١٥%) من أموال هذا الصندوق تبددت بسبب الفساد وسوء الإدارة معاً[٣].

تشير منظمة العفو الدولية إلى (إن عمليات العطاءات أو المناقصات المغلقة أو السرية المتعلقة بمشاريع الإعمار قد تشجع الفساد وتقوض عملية إرساء سيادة القانون في العراق). وتوصي المنظمة الشركات بأن (توضح لموظفيها أنها تمنع الرشوة بأشكالها كافة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وينبغي على الشركات أن لا تقدم إسهامات مباشرة أو غير مباشرة للأحزاب السياسية أو المنظمات أو الأفراد

---

[١] سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨١٤.

[٢] المصدر نفسه، ص٨١٥.

[٣] حامد عبيد حداد، مصدر سابق، ص٥٠.

المنخرطين في السياسة بحيث تستخدم كوسيلة للحصول على مزايا في الصفقات التجارية)[١].

وكشفت لجان متخصصة في الكونغرس الأمريكي أن مليارات الدولارات المودعة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك اجري التصرف بها وتوزيعها بلا قيود محاسبية أصولية أو سجلات منظمة أو تدقيق وتقدر تلك المبالغ بنحو (١٩,٦) مليار دولار تمثل أرصدة حساب إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، فضلاً عن أموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٠ وقد جرى سحبها من البنك المذكور والتصرف بها من قبل سلطة الاحتلال كما تشاء، إذ تعرضت تلك الأموال إلى عمليات الهدر والتزوير وسوء التصرف في أعمال الصرف العشوائي[٢].

لقد وصل الفساد الإداري في العراق إلى مديات خطيرة حيث تصدر قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم محتلاً المرتبة الأولى في قائمة منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٧ من أصل (١٦٣) دولة[٣].

يشير تقرير الشفافية لعام ٢٠٠٥ إلى أن الفساد الإداري في العراق في ظل الاحتلال الأجنبي أتخذ ثلاثة مستويات:[٤]

. المستوى الأول: يتعلق بمسألة اختيار مجموعة من الشركات القريبة من الحزب الجمهوري الأمريكي كمقاولين رئيسيين يقومون بتنفيذ الجانب الأكبر من عمليات إعادة البناء.

ـ المستوى الثاني: إن الفساد الإداري الذي أثمرت عنه سياسة الولايات المتحدة في العراق يتعلق بالفارق الضخم بين الأسعار التي يحصل عليها المقاولون الرئيسون

---

(١) حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون، مصدر سابق، ص٣٧.

(٢) حامد عبيد حداد، مصدر سابق، ص٥٠.

(٣) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص١٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(أصحاب الصلات والنفوذ) عن الأعمال المطلوبة وبين الأسعار التي تمنح بها الأعمال نفسها لمقاولي الباطن المحليين.

. المستوى الثالث: يتمثل في إفساد الموظفين العاملين في الشركات الكبرى التي استحوذت على الرشاوى للعقود الضخمة من خلال التورط المباشر في أخذ الرشاوى من الشركات التي تطلب عقود مقاولة من الباطن.

وفي هذا الصدد يقول بيتر آيغن في التقرير نفسه: (يعتبر الفساد في المشاريع العامة الكبيرة الحجم عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة). ويضيف قائلاً (يجب المحافظة على الأموال والمعونات المخصصة لمشاريع إعادة البناء في بعض الدول مثل العراق من خطر الفساد)[١]. حيث بينت إحصائيات الأمم المتحدة إن ما نسبته (٧٠%) من الأموال العراقية المخصصة لعمليات الاعمار تضمحل جراء الفساد، ويحذر التقرير من خطر جديد إلا وهو خطر الضغوط المتوقع أن يفرضها صندوق النقد الدولي ونادي باريس من أجل الإسراع بخصخصة الشركات العراقية كشرط لتخفيض وإعادة جدولة ديون العراق البالغة (١٢٠) مليون دولار، إذ يرى بأن ضغوط التسريع بالخصخصة تلك لابد وأن تفسح المجال لمزيد من ممارسات الفساد، ويستخلص التقرير بأن العراق مرشح للوصول إلى مستويات كارثية لم تشهدها أية دولة من قبل إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه[٢].

ويتضح مما سبق أن هناك مليارات الدولارات قد نهبت أو أُستثمرت في مشاريع وهمية من قبل مقاولين أو شركات تابعة للاحتلال الأمريكي، مما الحق أضرارا في البنية الاقتصادية العراقية، فضلاً عن شيوع ظاهرة الاستحواذ على المال العام وعقد الصفقات التجارية غير المشروعة من قبل السياسيين العراقيين الذين يسعون خلال

---

[١] **نقلاً عن: ، المصدر نفسه، ص١٥٢.**

[٢] **هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص١٥٣.**

فترة وجودهم في السلطة إلى جمع الثروات بدون محاسبة ومساءلة حقيقية على حساب الشعب العراقي الذي ينوح من الجوع والفقر.

المبحث الخامس: آلية مكافحة الفساد الإداري في العراق

من بين أبرز الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ التي استهدفت إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات وتنفيذ برامج مكافحة ظواهر الفساد، إنشاء مؤسسات معنية بمكافحة الفساد وتفعيل دور القائمة منها وتعزيز عمليات التنسيق والتكامل والتعامل فيما بينها وكما يأتي:[١]

أولاً: هيئة النزاهة

تم إنشاء هيئة النزاهة بموجب القانون النظامي الملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٥) لعام ٢٠٠٤، تعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات ، عن طريق:[٢]

١ـ التحقيق في قضايا الفساد المحالة إليها بواسطة محققين تحت إشراف قاضي التحقيق المختص ووفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

٢ـ متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققوا الهيئة بالتحقيق فيها عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.

٣. تنمية الثقافة في القطاعين العام والخاص التي تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات الخدمة العامة واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف.

---

[١] المجلس المشترك لمكافحة الفساد، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤، العراق، بلا تاريخ، ص٥.

[٢] المصدر نفسه، ص٦.

٤. إعداد مشروعات أو مقترحات قوانين فيما يساهم في منع الفساد أو مكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية المختصة عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو عن طريق اللجنة البرلمانية المختصة بموضوع التشريع المقترح.

٥. تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر إلزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية ومالهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تؤدي إلى تضارب المصالح بإصدار لائحة تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه، وغير ذلك من البرامج.

٦ـ إصدار لائحة سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي لضمان الأداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة.

٧. القيام بأي عمل يساهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه.

ثانياً . مكاتب المفتشين العموميين

تم إنشاء مكاتب العموميين في كافة الوزارات بموجب أمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم (٥٧) لعام ٢٠٠٤، وذلك لإخضاعها لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات وكذلك منع وقوع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها والتعرف على الأعمال المخالفة للقانون والتعاون مع هيئة النزاهة عن طريق رفع تقارير عن حالات الفساد في الوزارات المعنية[١].

[١] هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص١٧٥.

ثالثاً ـ ديوان الرقابة المالية

يعد ديوان الرقابة المالية احد الأعمدة الثلاثة التي تعمل على مكافحة الفساد الإداري ، فضلاً عن هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين.

يُعد الديوان بموجب قانون المجلس الأعلى للرقابة المالية رقم (٦) لعام ١٩٩٠ السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق، والحارس الأمين للمال العام عن طريق كشف الاستغلال والتبذير وسوء استخدام المال العام مما يؤدي إلى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة.

ولضمان فعالية واستقلال الديوان فقد صدر الأمر (٧٧) لعام ٢٠٠٤ الذي أعاد تشكيلة بصفته مؤسسة عامة مستقلة تساعد في تعزيز الاقتصاد وفاعلية ومصداقية الحكومية العراقية وقدرتها على إدارة موردها[١].

يتولى ديوان الرقابة المالية الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لرقابته وتدقيقها في جميع أنحاء العراق ويسعى الديوان إلى تحقيق الأهداف الآتية:[٢]

١ـ المساهمة في الحفاظ على المال العام من الهدر أو التبذير أو سوء التصرف، وضمان كفاءة استخدامه.

٢. المساهمة في تطوير كفاءة أداء الجهات الخاضعة للرقابة.

٣. المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره.

---

[١] محمد سالم عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة، ط٢، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١١، ص١٦٤.

[٢] الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠-٢٠١٤، مصدر سابق، ص٧.

[**] تختص هذه اللجنة كما جاء في المادة (٩٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب بما يأتي:

١. متابعة قضايا الفساد في مختلف أجهزة الدولة.

٢ـ متابعة ومراقبة عمل هيئات ومؤسسات النزاهة (هيئة النزاهة، دائرة المفتش العام، ديوان الرقابة المالية، وغيرها من الهيئات المستقلة).

٣ـ اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنزاهة. ينظر ذلك في: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤ ، مصدر سابق، ص٩.

٤ـ نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق المستندة على المعايير المحلية والدولية، وتحسين القواعد والمعايير القابلة للتطبيق على الإدارة والمحاسبة بشكل مستمر.

٥ـ تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية، ونشر الوعي المالي والمحاسبي، ورفع مستوى الأداء المحاسبي والرقابي في الجهات الخاضعة للرقابة.

٦. المصادقة على الحسابات الختامية لمؤسسات الدولة كافة.

وفي هذا الصدد أشار تقرير السفارة الأمريكية في بغداد بشأن الفساد في العراق، أن الأخير غير مؤهل حالياً حتى لتطبيق قوانين مكافحة الفساد تطبيقاً بدائياً وان لجنة النزاهة هي في الوقت الحاضر وكالة استقصائية غير فعالة أكثر مما هي وكالة حقيقة، فالوضع الأمني والصفة العنيفة للعناصر الإجرامية مجتمعين ضمن الوزارات يجعلان مسألة التحقيق في الفساد الإداري والمالي بالغ الخطورة. في حين يشتكي المفتشون العموميون ضمن الوزارات من أن مكافحة الفساد منظور لها بأنها وظيفة أولئك المفتشين وليست شأناً خارج هذه الوزارة أو تلك.

وقد سمح غياب هذا الدعم من الحكومة العراقية أن يكون الفساد هو القاعدة في كثير من الوزارات. ولما كان المفتشون العموميون غير مسلحين في المنطقة الخضراء فان التقارير الصادرة عنهم لا يمكن الوثوق بأنها تكشف حقيقة عمل إجرامي يرتكبه أي شخص محمي من قبل من يمارسون العنف أو يملكون النفوذ. في حين مازالت المحاكم العراقية ضعيفة وعرضة للترهيب والضغط السياسي[١] اذاً فهي مؤسسات شكلية غير قادرة على أداء عملها بفاعلية في الوقت الحاضر وذلك لتعرض العاملين فيها للتخويف والتهديد السياسي، مما أدى إلى التغاضي عن فتح ملفات الفساد وتقديم مرتكبيها إلى القضاء.

[١] تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٩١.

الخاتمة والاستنتاجات

يُعرف الفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة بأنه (سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص) ويُعرفه البنك الدولي إنه (استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية). وتتعدد أنماط الفساد ويمثل الفساد السياسي قمة الهرم ما بين أنماط الفساد الأخرى (الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية).

ويُكمن الفساد الإداري وهو موضوع دراستنا في أداء الوظيفة العامة وممارسها (الموظف العام) الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق أرباح أو منافع شخصية. وتُعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد الإداري انتشاراً وتأثيراً، فضلاً عن الوساطة والمحسوبية والاحتيال.

يؤدي الفساد الإداري كما لاحظنا إلى آثار سياسية واقتصادية لها انعكاسات سلبية على المجتمع والدولة.

يتصدر العراق المرتبة الأولى في قائمة منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٧ من أصل (١٦٣) دولة. ولمعالجة هذه الظاهرة قامت الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ على إنشاء مؤسسات معنية بمكافحة الفساد وتفعيل دور القائمة منها.

إن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة:

١ـ إن الفساد الإداري هو استغلال الشخص لمنصبه من أجل تحقيق منافع شخصية له أو لأقاربه سواء عن طريق أخذ الرشاوى أو القيام بتشويه أو تزييف المعلومات أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات .

٢ـ يعمل الفساد الإداري على إضعاف الدولة خارجياً وعدم استقرار النظام السياسي ، وكذلك خفض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة كلفة الخدمات الحكومية وأستنزاف الموارد .... الخ مما يؤدي إلى انخفاض

معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم تراجع مستويات المعيشة .

٣. يعد العراق من أكثر الدول فساداً ويعزى ذلك إلى غياب سيادة القانون وتعرض المؤسسات الرقابية للضغوط السياسية ، فضلاً عن وقوع العراق تحت الاحتلال الأمر الذي أفضى إلى إهدار المال العام وسرقة مليارات الدولارات من قبل سلطة الاحتلال والسياسيين العراقيين.

Corruption and Its Social and Economic Impact on Society: Iraq as a case study

By: Ph.D. Ibtihal Mohammed Rida

Abstract

According to the United Nations corruption is defined as: the abuse of public power to achieve personal gains. While the International World Bank defines it as:the abuse of public office to achieve personal gains.

Corruptionexists in the performance of public office and its public employee, who is defined as: everyone who works in the public organization, and aims to achieve the benefit and goals of this organization to fulfill the General Satisfaction.

The spread of corruption in any society leads toimpeding economic growth, declining the economic development, as well as weakening the state, and raising political instability. Iraq is considered one of the most corrupted countries, as it occupiesthe first rank in the list of International Transparency organization, in its report on the corruption index for 2007, out of the (163) state.